

انكماش امبراطورية هل بدأ الانحدار الصيني؟

صقر أبو فخر *

مدخل

عصفت الأزمة المالية التي اندلعت في سنة ٢٠٠٨ بدول العالم الكبيرة كلها، ولم تستثن أي واحدة من تأثيراتها السلبية. وتجلت هذه الأزمة، في بعض وجوهها، بتراجع الطلب تراجعًا كبيرًا. وهذا الأمر يعني انهيار المزيد من المؤسسات الانتاجية الحدية، وزيادة البطالة، والعجز عن سداد الديون، وغير ذلك من المشكلات. غير أن الصين تمكنت، ولو مؤقتًا من تجاوز معظم عقابيل هذه الأزمة. ولعل السبب يكمن، ولو جزئيًا، في النظام السياسي - الاقتصادي الذي أرسى دعائمه الرئيس الصيني السابق دينغ هسياو بينغ، والذي يقوم على المركزية السياسية ومركزية الادارة العامة، وعلى الليبرالية الاقتصادية في آن. وهذا النظام اتبعته، بمقادير متفاوتة وبإيديولوجية مختلفة، كل من ماليزيا وسنغافورة وأندونيسيا، وحققت في سياقه نجاحًا متعدد الجوانب. وهذه المعادلة المدروسة بدقة بين المركزية السياسية والليبرالية الاقتصادية جعلت الاقتصاد الصيني يقفز خلال ثلاثين سنة إلى مكانة ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية (١). ومن بين العوامل التي ساهمت في وصول الصين إلى هذا الموقع هو أن اقتصادها كان يعمل خلال هذه الفترة، ولا سيما في تسعينات القرن العشرين فصاعدًا، في وضع أمني مريح خصوصًا بعد انتهاء الصراع الصيني - السوفياتي، وبعد وقف الحرب الفيتنامية -

* كاتب وباحث فلسطيني

الكمبودية، وانحسار النزاع الصيني - الهندي إلى حد التلاشي.

في سنة ١٨٤٠ تمنى كاتب بريطاني أن يطيل كل صيني ذيل قميصه قدمًا واحدًا لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى دوران آلات المعامل في مدينة لانكشاير على مدار الساعة. وسال لعاب الشركات الأجنبية في أربعينات القرن المنصرم، أي بعد مئة سنة، لفكرة بيع فرشاة أسنان واحدة من كل صيني. وكان الصينيون يرددون منذ نحو خمسين سنة أن "ماوتسي تونغ ينتعل حذاء من المطاط، لكن العالم كله يسمع خطاه حين يمشي". والحقيقة أن ماو ليس هو من يسمع العالم وقع خطواته، بل الصين التي ما برحت تبني قوتها، بدأب النملة، منذ سنة ١٩٧٦ على الأقل. لكن، أليس للقوة حدود؟ وما هي حدود القوة الصينية؟ وهل بدأ الاقتصاد الصيني مرحلة الانكماش؟ وهل بدأت الامبراطورية الصينية رحلة الانحدار؟

الصين اليوم: أرقام وحقائق

الصين اليوم هي أكبر سوق في العالم للسيارات والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر والأعمال الفنية، وهي أكبر مصنع في العالم، وأكبر مستهلك للسلع المصنّعة، وأكبر مستورد، وأكبر مستهلك للطاقة، ولديها أكبر احتياطي من النقد الأجنبي(٢)، وأكبر طبقة وسطى (٤٧٥ مليونًا). ومنذ سنة ٢٠٠٤ كانت المصانع الصينية تنتج ٧٠ في المئة من الألعاب والدمى في العالم، و٦٠ في المئة من الدرجات الهوائية، و٥٠ في المئة من الأحذية، و٣٣ في المئة من الحقائق، و٥٠ في المئة من أفران الميكروويف، و٣٣ في المئة من التلفزيونات ومكيفات الهواء، و٢٥ في المئة من الغسالات، و٢٠ في المئة من البرادات(٣). وصدّرت الصين في سنة ٢٠١٢ نحو ٣٦٤٠ مليار دولار (٤)، وبلغ متوسط الدخل الفردي في السنة نفسها ٥٠٠٠ دولار(٥). ويساهم القطاع الخاص الصيني في ٦٠ في المئة من الدخل القومي، و٥٠ في المئة من الضرائب، و٧٠ في المئة من العمالة. ولكن ليس لدى هذه الامبراطورية مصرفاً عالمياً كبيراً واحداً، وهي لا تمتلك شركة تأمين كبرى ذات حضور عالمي، وليس لديها شركة سمسة أو شركة مضاربة تعملان في النطاق العالمي.

الصين إذاً، امبراطورية اقتصادية كبرى منذ سنة ١٩٩٠ على الأقل. لكن، هناك شكوك كثيرة في أن تصبح قوة عالمية كبرى لأنها مهددة بأزمات اقتصادية متتابة ربما ستشعب في سنة ٢٠٢٠ فصاعداً، وتخلق لها مشكلات اقتصادية واجتماعية هائلة مثل عدم التناسب بين النمو والطلب الخارجي. ومن شأن تلك المشكلات، في ما لو اندلعت بالفعل، أن تجعل السؤال عن امكان استمرار هذه الامبراطورية على قوتها المتزايدة سؤالاً مشروعاً، ولا سيما أن الأقليات العرقية والدينية مثل سكان

منشوريا والمغول وسكان التبت والويغو (المسلمون) يتطلعون إلى الخلاص من سيطرة الصينيين عليهم. وثمة كلام كثير على أن مستقبل الصين سيشهد خلال خمس عشرة سنة على أبعد تقدير تغيرات حادة. ويسود الصين اليوم شعور بعدم الأمان السياسي والاجتماعي، وتوقعات بأن هذه البلاد ستواجه اضطرابات متعددة الوجوه.

رولكس بدولارين

قدّم الصينيون للبشرية في الماضي ثلاثة اختراعات غيّرت وجه العالم هي: الورق والبارود والبوصلة. وكان الصينيون أول من طوّر الطباعة قبل غوتنبرغ، وأول من صهر الحديد، وأول من استخدم العملة الورقية، وأول من أطلق الألعاب النارية، وأول من صنع الطائرات الورقية. ومع ذلك فالصينيون اليوم قليلو الابتكار، لكنهم بارعون في التقليد. وتمتلى رفوف المتاجر الصينية بالسلع المزيفة التي تحمل أسماء علامات تجارية غربية راقية، وبالأدوات الكهربائية المشهورة، وكذلك بالأدوية المقلدة. وحتى محطة التلفزة الرسمية الصينية تستنسخ البرامج الأميركية. واشتهر الصينيون، علاوة على ذلك، باستنساخ الدراسات الجامعية والبحوث الأكاديمية. وفي الصين يمكن أن يشتري المرء ساعة رولكس بدولارين (٦). ولا يُقتصر الاستنساخ على الأدوات التي تستخدم في الحياة اليومية، بل تجاوزها إلى استنساخ قرية "هالستات" الزوجية وإعادة بنائها كاملة تقريبًا في منطقة "بوليو" في جنوب الصين لأغراض السياحة. ويرى زائرو الصين الطراز المعماري الجورجي والفيكتوري منتشرًا بكثرة في المناطق الصينية بما في ذلك التماثيل البرونزية وأكشاك الهواتف الحمراء. حتى أن برج إيفل وقصر "ميزون لافاييت" والبيت الأبيض وقصر فرساي والأهرام والكايبيتول وقوس النصر الباريسي وأوبرا سيدني كلها موجودة بتمامها في المدن الصينية خصوصًا حول شنغهاي. وترتفع في ميادين المدن الصينية تماثيل تشرشل والأميرة ديانا والاسكندر ونابليون وجيمس بوند وأمثالهم.

عندما نقول كلمة "سيارات" و"صناعات إلكترونية" ينصرف الذهن فورًا إلى اليابان. وعندما نذكر كلمة "أزياء" ينصرف الذهن مباشرة إلى إيطاليا. وعندما نتحدث عن العطور والخمور والأجبان تتبادر إلى الأذهان فرنسا. وعندما نتكلم على السينما والصناعات الثقيلة يتجه التفكير نحو الولايات المتحدة الأميركية... وهكذا. أما في الصين فلا وجود لهذا الأمر قط. إنهم يقلدون أي سلعة تظهر في أي بلد في العالم، لكنهم قلما يخترعون. ومن بين خمسة آلاف علامة تجارية Trade Mark تسيطر على أسواق العالم، ليس للصين منها إلا القليل جدًا. والجزء الأكبر من تجارة الصين يقوم على استيراد

المواد الخام والأجزاء التي يتم تجميعها في المعامل الصينية كي تصبح منتجًا نهائيًا ملائمًا لإعادة التصدير. لكن هذه العملية التي توفر وظائف كثيرة لليد العاملة الصينية لا تحقق إلا قيمة مضافة محدودة للاقتصاد الصيني. لذلك اتجهت الصين منذ تسعينات القرن المنصرم إلى الاستثمار المكثف في التعليم لتغيير هذه القاعدة، ولتغيير الصين نفسها. وهذا الهدف يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيًا. نلاحظ أن أفضل ثلاث جامعات في الصين احتلت أسفل سلم تقويم الجامعات في العالم (٥٠٠ جامعة) في سنة ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن جامعات الصين تخرّج ثمانية ملايين طالب سنويًا (٧)، إلا أن "لي شوفو" رئيس مجلس إدارة شركة "جيلي" لصناعة السيارات وجد أن من الضروري تأسيس جامعة لتدريس هندسة السيارات. وبالفعل أنشأ في سنة ٢٠٠٠ جامعة "جيلي بكين" التي يدرس فيها عشرون ألف طالب هندسة السيارات. كذلك أسست جامعة "سانيا" تضم عشرين ألف طالب يدرسون الآداب واللغات والفلسفة. والمقصود في هذا الجهد كله هو إيجاد البنية التأسيسية للابتكارات وإنتاج العقول المبتدعة.

أنفقت الصين ٢٥٠ مليار دولار في قطاع التعليم في سنة ٢٠١٢ (٨). وقد ذهب جزء كبير من هذا المبلغ إلى تعليم ملايين الطلاب من أبناء الأرياف. وهؤلاء شرعوا في الانتقال، بعد تخرجهم، إلى المدن. والغاية هي تغيير بنية المجتمع وبنية الاقتصاد أيضًا. ففي الماضي كانت نخبة قليلة العدد تسيطر على جيوش من العمال في المصانع والمزارع. أما في المستقبل، فالنخبة الجديدة ستغير المجتمع بتحولها إلى طبقة وسطى كبيرة ومتعلمة وقادرة على الاستهلاك والابتكار معًا. وهناك هجرة تهدد بالفعل خطط التعليم طويلة المدى. ويبلغ عدد المهاجرين الصينيين نحو مئة مليون مهاجر. ومع أن هذا العدد الهائل يعود على الصين ببعض المزايا الايجابية، إلا أن كثافة الهجرة تشير إلى فجوات خطيرة في سياسات التنمية (٩). صحيح أن الإصلاحات التي قادها دينغ هسياو بينغ أدت إلى انتشال مئات الملايين من الصينيين من مآسي الفقر، وإلى انتاج طبقة وسطى حضرية كبيرة (٤٧٥ مليونًا)، إلا أن في الصين، حتى اليوم، نحو ٨٠٠ مليون فقير أو ممن يعيشون تحت خط الفقر. والإصلاح الجذري، ولو في المدى الطويل، صعب جدًا في آخر دولة يحكمها حزب شيوعي حيث المجتمع المدني ضعيف جدًا.

النمو هو المشكلة

إن استقرار معدل النمو هو المهمة الأكثر إلحاحًا في الصين، وأي تراجع في معدلات النمو سيتسبب في مشكلات هائلة، ولا سيما أن الصين يقطنها ربع سكان العالم. وثمة شكوك كبيرة في قدرة الصين

على تحقيق معدلات نمو متزايدة أو ثابتة على النحو الذي حققته طوال سنوات كثيرة. فبين سنة ٢٠٠٠ وسنة ٢٠١٠ كانت الصين تحقق معدل نمو يقارب ١٠ في المئة سنويًا، وبلغ في سنة ٢٠٠٥ نحو ١٢,٨ في المئة، وهو أعلى معدل بلغ إليه الاقتصاد الصيني، ويعتبر من أعلى معدلات التنمية في العالم قاطبة. وقد تراجع هذا المتوسط استثنائيًا في سنة ٢٠٠٩ إلى ٦,٦ في المئة جراء الأزمة المالية التي عصفت باقتصادات العالم، ثم عاد ليرتفع إلى ١٠,٤ في المئة سنة ٢٠١٠، ثم انخفض إلى ٩,٢٥ في المئة سنة ٢٠١١، فألى ٧,٨ في المئة في سنة ٢٠١٢. وهذا التراجع ناجم عن تقلص الطلب الخارجي على السلع الصينية، وعن تباطؤ نمو القطاع العقاري جراء الرقابة الشديدة على المضاربة في هذا القطاع. ومن المتوقع أن يتراجع نمو الاقتصاد إلى ٦,٥ في المئة ابتداء من سنة ٢٠١٨ (١٠)، وهذا يعني أن الصين دخلت في مرحلة الانكماش بعد خمسة وثلاثين عامًا من النمو المرتفع. ومرحلة الانكماش تعني تفوق العرض على الطلب على المستوى الكلي، أي أن ثمة سحبًا سودًا بدأت تلوح، منذ الآن، في سماء الصين سببها المباشر أزمة منطقة اليورو، وتراجع الانتعاش الاقتصادي الأمريكي. وهاتان النقطتان أدتا إلى تباطؤ النمو في الصين بصورة ملموسة، الأمر الذي يُخشى معه من اندلاع أزمة اقتصادية كبرى من شأنها أن تهز الاقتصاد العالمي كله.

اعتمد الاقتصاد الصيني منذ عهد الاصلاحات في سنة ١٩٧٨ فصاعدًا على العمالة الرخيصة والتركيز على قطاع التصدير، وكان يمتاز بوجود رأس مال أجنبي كبير، وبوفرة المواد الخام. وهذه العناصر لا يمكن ضمان استمرارها على المدى الطويل. فالأجور راحت ترتفع بالتدريج منذ سنة ٢٠٠٩، وقطاع التصدير أصابه الركود بعد الأزمات المالية في أميركا وأوروبا، والفساد بات ظاهرة مقلقة جدًا في الأوساط الحكومية والخاصة على السواء، وثمة تفاوت هائل في الثروات بين فئات الشعب، والبيروقراطية الثقيلة تعيق الاصلاح، علاوة على غياب الحريات السياسية التي أصبحت مطلبًا حيويًا على جدول أعمال النخب المتعلمة منذ أحداث ساحة تيان إن مين في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٩ على الأقل. والمعروف أن العمال الصينيين تمكنوا في سنة ٢٠٠٩ من انتزاع زيادة سنوية على أجورهم بلغت ٢ في المئة. وها هي قضايا البيئة والتلوث بدأت تتفاقم، في الوقت الذي يتزايد فيه الوعي السياسي، علاوة على مشكلات السكن والاسكان والنقل... الخ. ثم إن ارتفاع الأجور يهدد القدرة التنافسية للسلع الصينية. وقد حذر بنك "ناتيكس" الفرنسي من أن تكلفة اليد العاملة الصينية ستصل إلى المعدل السائد في الولايات المتحدة الأمريكية خلال أربع سنوات، وإلى المعدل الموجود في منطقة اليورو خلال خمس سنوات، وإلى المعدل الموجود في اليابان خلال سبع سنوات (١١). وهذا الأمر ربما يُفقد السلع الصينية المزايا التنافسية ما قد يدفع شركات كثيرة إلى نقل مراكز إنتاجها إلى دول أخرى في جنوب شرق آسيا. وبالفعل نقلت شركة "سليك أوديو" مصنعها للقبعات الفاخرة

من الصين إلى فلوريدا، وأغلقت شركة "أديداس" الألمانية مصنعها في الصين في نهاية تموز/ يوليو ٢٠١٢ ونقلته إلى كمبوديا، وستنقل شركة "إن سي آر" مصنع البطاقات إلى جورجيا في سنة ٢٠١٤، وتسعى مجموعة "فانكل" الصينية إلى نقل بعض صناعاتها إلى بنغلادش حيث راتب العامل لا يتجاوز ٨٠ دولارًا في الشهر، بينما يبلغ في الصين ٤٠٠ دولار (١٢).

كانت الاستثمارات في قطاع التصدير هي قاطرة النمو في الماضي القريب. أما اليوم، وبعد انكماش الطلب العالمي على السلع الصينية، فإن القاطرة تتجه نحو الاستهلاك الداخلي لتعويض التراجع في التصدير. لكن هذا الأمر مرتبط بتحسين الدخل الفردي للصينيين، الأمر الذي يجعل تكلفة الانتاج أعلى، ويحد من قدرة قطاع التصدير على المنافسة التقليدية في الأسواق الخارجية. وفي ذروة الأزمة السوداء (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩) حين هبط الطلب على الصادرات الصينية، عمدت الصين إلى اتخاذ مجموعة من الاجراءات لتحفيز الاستهلاك بلغت ٥٨٦ مليار دولار. لكن هذه الاجراءات أدت إلى ارتفاع معدل التضخم، ولم تسهم إلا، جزئيًا في تنشيط الطلب الداخلي. ويقف الاقتصاد الصيني العملاق اليوم أمام مفترق طرق؛ فهو يعاني تباطؤًا في النمو، وفائضًا في البضائع غير المبيعة، وازديادًا في الديون الهائلة، فضلًا عن قطاع خدمات غير متطور وغير قادر على دعم القاعدة الصناعية التي تحتاج إلى تطوير عاجل في السنوات القليلة المقبلة، وقطاع مصرفي غير متطور أيضًا، وضآلة الإبداع العلمي والابتكار الصناعي. وفي نهاية المطاف، فإن قوة الصين التي اعتمدت طوال خمس وثلاثين سنة على التجارة الخارجية كانت رهينة لقدرة الطلب العالمي على تلبية حاجاتها التصديرية، وهو أمر غير ثابت على الاطلاق، بل إن استمرار ذلك بات مشكوكًا فيه جدًا خلال السنوات الخمس المقبلة. وتخشى الصين انهيارًا مفاجئًا في الاقتصاد الأمريكي. فهذا الاقتصاد، منذ عهد الرئيس بيل كلينتون على الأقل، بات يستورد أكثر بكثير مما ينتج. وصار لكثير من الدول ديون كبيرة في ذمة الولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين واليابان وبعض النور الآسيوية، علاوة على بعض الدول الأوروبية. وفي خضم الأزمة المالية العالمية راجت آراء قوية عن ضرورة أن تضحى هذه الدول بديونها، وتتخلى عنها كئمن للاستقرار العالمي. وهذا يعني تراجع النمو في الدول الدائنة ومنها الصين بالطبع. وإذا لم تبادر هذه الدول إلى ذلك - بحسب كثير من المحللين الاقتصاديين - فرمها ينهار الاقتصاد العالمي كله في لحظة من اللحظات في المستقبل، ويدخل في كساد رهيب. لذلك يعرض هؤلاء المحللون حلاً لمعالجة فوائض الدول الدائنة (أي عجز الولايات المتحدة الأمريكية) وهو أن تشتري هذه الدول بفوائضها سلعةً أمريكية لتحفيز الطلب الخارجي على السلع الأمريكية، بحيث يتم خفض المديونية الخارجية إلى أربع في المئة من قيمة الناتج المحلي للدولة المدينة. وثمة آراء أخرى أقل واقعية لحل معضلة عجز الميزان التجاري الأمريكي تقول بأن الحل يقضي بخفض مستوى الأجور في الغرب الأوروبي والأمريكي ٢٥٪، وهذا ما يخيف الصين فعلاً.

النفط وحرب العملات

يحتاج الاقتصاد الصيني لتحقيق نمو متواصل إلى الرأسمال والتكنولوجيا والبتروال والأسواق. وهذه العناصر الأربعة، في معظمها، خارجية. ولأنها خارجية فهي تجعل المستقبل الاقتصادي للصين، بل مستقبلها كله رهينة بأيدي الخارج. والصين تصدر، علاوة على السلع الرخيصة، الرساميل أيضًا، ولديها أكثر من ثلاثة تريليونات دولار من العملات الأجنبية تبحث عن مجالات للاستثمار ولا سيما في قطاع النفط (١٣). وقد تمكنت "شركة الصين الوطنية للنفط البحري" (سنووك) من شراء شركة "نيكسن" الكندية (١٤)، وبلغت قيمة الصفقة ١٥ مليار دولار نقدًا، على أن تتحمل الصين ٤,٣ مليارات دولار إضافية هي ديون شركة "نيكسن". وهذا السعر أعلى من سعر السوق بنحو ٦٠٪. وهو أمر غريب في عالم الاقتصاد والمال. لكن "شركة الصين الوطنية للنفط البحري" قالت في تفسير هذه الصفقة إنها لم تشتت أسهم شركة "نيكسن" بحسب أسعارها في يوم الاستحواذ، بل بحسب أسعار أسهمها في المستقبل، فضلًا عن أنها اشترت مع الشركة خبرات مهمة جدًا في ميدان تطوير الحقول النفطية من المياه العميقة والسطحية وعلى الرمال. ولدى الصين نحو ٩٠٠ مليار دولار عبارة عن سندات مسحوبة على الخزنة الأمريكية (١٥). وهذا الوضع يمكن رسمه على النحو التالي: يشتري الأمريكيون السلع الصينية المختلفة، ويوفر الصينيون، في الوقت نفسه، الأموال للاستثمار في سندات الخزنة الأمريكية. وهذا ما يؤدي إلى استمرار عجز الميزان التجاري الأمريكي، وإلى الازدياد المستمر في الاستثمارات الصينية في القطاع المالي الأمريكي. غير أن الصين لا تستطيع، في أي حال من الأحوال، عرض سندات الخزنة الأمريكية التي تملكها للبيع بكميات كبيرة، لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى الانخفاض الفوري لأسعار هذه السندات. ولا تستطيع الصين التحول، بسرعة، من اقتصاد قائم على التصدير إلى اقتصاد قائم على الاستهلاك، أو على خليط غير متوازن من الاقتصادين، لأن ذلك قد يُدخل الصين في متاهات لا يمكن تقدير عواقبها مسبقًا.

أمام تراجع الطلب العالمي على السلع، لا على السلع الصينية وحدها، بل على السلع الأوروبية واليابانية والآسيوية الأخرى أيضًا، اندلعت منافسة شرسة بين المنتجين، وارتفعت حمى التسابق على الأسواق. وراحت الصين تخفض سعر عملتها لجعل سلعها المعدّة للتصدير أكثر رخصًا، وجعل قدرة السلع الأمريكية على التنافس مع المنتوجات الصينية، حتى في السوق الصينية نفسها، أمرًا مشكوكًا فيه. وفي الوقت ذاته، فإن شراء الصين سندات الخزنة الأمريكية بكثافة يرفع الطلب على العملة الأمريكية، فيرتفع سعرها، وترتفع معه أسعار المنتوجات الأمريكية، ما يجعل قدرة السلع الأمريكية، على المنافسة في أدنى درجاتها. وفي هذا الميدان خفّضت الصين نسبة الفائدة مرتين منذ سنة ٢٠٠٩، وخفّضت الاحتياطي الإلزامي للمصارف ثلاث مرات في الفترة نفسها لزيادة قدرة

هذه المصارف على الاقراض الداخلي للحد جزئيًا من الاستثمار الخارجي، خصوصًا أن الصين صارت تخشى من فرط التوسع في الاستثمار، لأن الافراط في الاستثمار مع ضعف الطلب يؤدي إلى مشكلات اقتصادية ومالية. ويفتش الصينيون منذ فترة عن أسواق لزيادة صادراتهم مثل أفريقيا. فقارة أفريقيا ربما تكون سور الصين العظيم الثاني. فقد بلغت التجارة مع دول القارة الأفريقية ٢٠٠ مليار دولار في سنة ٢٠١٢. و٨٥٪ من صادرات افريقيا إلى الصين عبارة عن نفط ومعادن ومواد خام. في حين أن تدفق السلع الصينية على دول القارة يعيق التصنيع في هذه الدول مثل جمهورية جنوب افريقيا الأكثر تصنيعًا في القارة.

في جانب آخر ،يتطلع الأوروبيون بأمل إلى مشاركة الصين في إنقاذ أوروبا من مشكلتها المالية المتفاقمة. وتدعو أوروبا الصين إلى المساهمة في "الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي"، لأن الاستقرار المالي هو مصلحة خاصة للصين ولأوروبا والولايات المتحدة معًا. وترغب بعض الدول الأوروبية كفرنسا في أن تُضاف العملة الصينية (اليوان) إلى سلة العملات التي تُستخدم في صندوق النقد الدولي، أي إلى "وحدة حقوق السحب" (١٦). لكن ذلك سيؤدي إلى تدويل اليوان، وجعل العملة الصينية عملة عالمية ومتداولة في الأسواق التجارية والبورصات ومؤسسات التسوية المالية. ولهذه الخطوة مخاطر جمة من وجهة نظر الصينيين؛ فإذا أرادت المؤسسات المالية الدولية حيازة اليوان بدلاً من الدولار مثلاً، أو معه فإن هذا يعني زيادة الطلب على اليوان، الأمر الذي يرفع قيمته بالتدريج، وهو شأن يحرص الصينيون على تجنبه. وهم يدركون أنهم إذا انزلقوا إلى هذا الوضع تحت وطأة إنقاذ الاقتصاد العالمي من أزمته الطاحنة، فكأن الصين تنقذ أوروبا وتخسر نفسها.

انتصار السمسار على المنتج

العولمة، في بعض جوانبها، هي انتصار الممول على المنتج، وانتصار السمسار على المدير. وقد ساهمت الصين في تقوية هذا الجانب طوال نحو خمس وثلاثين سنة. لكن، هل سيبقى هذا الوصف صالحًا بعد الانهيار المالي الكبير الذي بدأ في سنة ٢٠٠٨؟ لقد كانت السلع الصينية تتدفق على الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا، بما في ذلك السلع الأميركية المصنعة في الصين. وكانت الشركات المنتجة تنقل مصانعها من بلادها ذات الأجور المرتفعة إلى الصين ذات الأجور المنخفضة طوال التسعينات ومطلع الألفية الثالثة. وقد استفادت الشركات الأميركية العالمية في الصين كثيرًا جراء المزايا التي تحصل عليها، وحققت أرباحًا هائلة. فهذه الشركات كانت تتمتع بإعفاءات ضريبية ودعم مالي من الجهات الرسمية الأميركية لأن هذه الشركات تساهم في تحقيق الفوائض المالية جراء استثماراتها

الخارجية. وتحصل من الصين أيضاً على إعفاءات ضريبية عند التأسيس وعند التصدير لأنها تنتج سلعة معدة للتصدير. وعلى سبيل المثال صناعة الكومبيوتر الأمريكية؛ فهذه الصناعة توفر العمل لنحو ١٦٦ ألف أمريكي فقط، بينما توظف مليوناً ونصف المليون عامل ومهندس وموظف في آسيا وحدها. إنها السياسة الاقتصادية المعروفة: تكلفة إنتاج أقل وأرباح أكثر. غير أن باحثين اقتصاديين أمريكيين بدأوا، جراء الاغراق الذي لم يتوقف للسلع الصينية المصدرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يتحدثون عن إجراءات مضادة. فقد أشار باحثون في مجموعة "بوسطن كونسالتيغ غروب" الذين نشروا دراسة في هذا الشأن في آب/ أغسطس ٢٠١١، إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية ستشهد ابتداء من سنة ٢٠١٥ فصاعداً إنتاج أصناف كثيرة من المنتجات الموجهة إلى المستهلك الأمريكي في مناطق أمريكية وبالتكلفة نفسها المتوافرة في الصين. وتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية إرغام الشركات الأمريكية على الحد من نقل صناعاتها إلى الخارج، إما بقوانين جديدة أو بالضغط السياسي. ومع أن ذلك يتعارض مع حرية التجارة، إلا أن من الممكن ضرب هذا المبدأ عرض الحائط في زمن الأزمات. فمثلاً يمكن خفض المحفزات المالية، ورفع الضريبة على الإنتاج المنقول إلى الخارج. وهذه الاجراءات في ما لو طبقت فعلاً، فسيعني ذلك ارتفاع أسعار كثير من السلع، وسيعني أيضاً أن الدول المستوردة للصناعات الأمريكية ستتخذ إجراءات للحد من خسائرها، الأمر الذي سينعكس على التجارة العالمية في صورة اختلالات غير محسومة النتائج، وفوضى قد لا تهدأ بسرعة. وستكون الصين مرغمة، لمواجهة تراجع صادراتها وارتفاع أسعار وارداتها من المواد الخام ومن الأجهزة الضرورية لصناعتها، على الاتجاه نحو الاستثمار المرتبط بالاستهلاك الداخلي، خلافاً لما هي الحال عليه الآن وفي الماضي حيث الاستثمارات تتجه، بصورة أساسية، نحو الإنتاج المرتبط بالتصدير. لكن هذا الاتجاه الجديد سيجلب مخاطر كبيرة جداً على الاقتصاد الصيني وعلى مكانة الصين أيضاً. وقد حذر معهد أمريكي للأبحاث من "أمركة الصين"، فذكر Earth Policy Institute أن العالم سيشهد مشكلة بيئية خطيرة في سنة ٢٠٣٠ إذا تبنى الصينيون أسلوب حياة الأمريكيين الذي يتسم بالاستهلاك الكثيف. وهذا يعني أن الصين في سنة ٢٠٣٠، والتي سيكون متوسط دخل الفرد فيها ٣٨ ألف دولار سنوياً، أي ما يعادل دخل الفرد الأمريكي في سنة ٢٠٠٥، ستلتهم ثلثي محصول العالم من القمح. ولتلبية هذا الطلب وحده ستتحول غابات كثيرة مثل غابات الأمازون إلى سهول لزراعة القمح، الأمر الذي سيؤدي إلى كارثة بيئية كونية. ولن يكفي إنتاج النفط العالمي كله الطلب الصيني على هذه السلعة. وفي هذه الحال سيعادل انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في الصين وحدها جميع مصادر التلوث في العالم كله. وفوق ذلك، فإن هذا التلوث سيرفع حرارة الغلاف الهوائي للأرض، ما سيؤدي إلى إذابة ثلوج القطبين، وسيعجل ذلك في إغراق مدن ساحلية كثيرة في أوروبا، وتصحر

مناطق زراعية أخرى في العالم، كما سيستهلك الصينيون لو اتبعوا أسلوب الحياة الأمريكي ٨٠٪ من لحوم العالم (١٧) ومن المعروف أن الصين هي أكبر منتج للفحم في العالم وأكبر مستهلك له. وفي سنة ٢٠١٠ استهلكت الصين ثلاثة مليارات طن من الفحم، أي ما يعادل استهلاك العالم كله. وبهذا المعنى فهي أكبر دولة باعثة لغاز ثاني اوكسيد الكربون (CO2) في العالم.

* * *

غداة افتتاح مبنى "إمباير ستايت" في نيويورك سنة ١٩٢٩ اندلعت الأزمة المالية في "الخميس الأسود" المشهور في وول ستريت. وفي سنة ١٩٩٧ انتهى العمل في برج "بتروناس" في كوالالمبور عاصمة ماليزيا، ولم يطل الأمر حتى وقعت الأزمة المالية الآسيوية المعروفة. وفي ٢٠٠٩/١٠/١ احتفلت إمارة دبي بانتهاء العمل في برج خليفة الذي فاق علوه برج "بتروناس"، وصار أعلى برج في العالم، ولم تلبث دبي أن شهدت أزمة مصرفية كبيرة التهمت معظم مدخراتها. واليوم تبني الصين أعلى برج في العالم في مدينة "شانغشا" في منطقة هونان، وسيكون ارتفاعه ٨٣٨ مترًا، وفيه ١٠٤ مصاعد. فهل سيكون نوستراداموس حاضرًا آنذاك بنبوءاته الكارثية؟

الهوامش:

- (١) بلغ الناتج المحلي الأمريكي في سنة ٢٠١١ خمسة عشر تريليون دولار، بينما بلغ الناتج المحلي الصيني في السنة نفسها ٨,٣ تريليونات دولار. أنظر أرقام "المكتب القومي الصيني للإحصاءات"، ٢٠١٢/١/١٨. وكانت الصين أزاحت اليابان عن موقعها كثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد أميركا في سنة ٢٠١٠.
- (٢) راجع مقالة إريك بيزيا في جريدة "لوموند"، ٢٠١٣/١/١.
- (٣) أوديد شينكار، العصر الصيني (ترجمة سعيد الحسنية)، بيروت: الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٥.
- (٤) بلغت صادراتها في سنة ٢٠٠٢ نحو ٦٢٠ مليار دولار، وستصل في سنة ٢٠٢٠ إلى ٦٠٠٠ مليار دولار إذا استمرت الصادرات على معدلها الحالي.
- (٥) كان الدخل الفردي في سنة ٢٠٠٢ نحو ١٢٠٠ دولار، وسيصل في سنة ٢٠٢٠ إلى ١٠ آلاف دولار، وهذا يعني توسع السوق الداخلية كثيرًا، الأمر الذي يتيح للصين تصريف سلعتها في داخلها، والمحافظة على معدل نمو يفوق ٨٪ سنويًا بعدما انخفض إلى ٧,٤٪ في سنة ٢٠١٢؛ وهذا الهدف تحد كبير.
- (٦) ثمن الساعة الأصلية ما لا يقل عن عشرة آلاف دولار.
- (٧) في سنة ٢٠٣٠ سيكون لدى الصين ٢٠٠ مليون متخرج في الجامعات.
- (٨) راجع: كيت برادشير، جريدة "الشرق الأوسط"، ٢٠١٣/١/٢٣ (خدمة نيويورك تايمز).
- (٩) تشمل هذه المزايا تحويلات المهاجرين إلى أهاليهم، واستهلاك السلع الصينية في المهاجر، ونشر الثقافة الصينية خصوصًا ثقافة الطعام الصيني، علاوة على بعض الاستثمارات الفردية.

- (١٠) أنظر: مارتن وولف، فايننشال تايمز، ٢٠١٣/٤/٢.
- (١١) ورد هذا التحذير في دراسة نشرها البنك في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ونشرتها جريدة "لوموند" في الشهر ذاته، ولعل هذا التحذير مبالغ فيه كثيرًا.
- (١٢) أنظر: دومينيك كوسنار، جريدة "لوموند" الفرنسية، ٢٠١٢/٨/٢٢.
- (١٣) بلغ احتياطي الصين من العملات الصعبة ٣٤٥٠ مليار دولار في نيسان/ ابريل ٢٠١٣. راجع: فرانسوا لانغليه، شبح أزمة "صنع في الصين"، مجلة "لوبوان" الفرنسية، ٢٠١٣/٥/١٦.
- (١٤) أفضل الأميريون شراء الصين شركة "ينوكال" الأميركية للنفط، وأعاقوا استثماراتها في نفط دارفور في السودان. ورفضت الولايات المتحدة مد أنابيب لنقل النفط الكندي من حقول "ألبرتا" إلى مدينة "كوشينغ" في ولاية أوكلاهوما كي يُنقل عبر خليج المكسيك إلى الصين وأوروبا، فاضطرت كندا إلى مد خط آخر لنقل نفطها إلى غرب كندا، ومنه إلى الصين مباشرة، الأمر الذي رفع التكلفة كثيرًا.
- (١٥) تمتلك اليابان بدورها ٨٠٠ مليار دولار سندات مسحوبة على الخزانة الأميركية.
- (١٦) وحدة حقوق السحب هي وحدة معيارية تتألف من نسب محددة من الدولار والين والجنيه الاسترليني واليورو.
- (١٧) أنظر: جريدة "الحياة"، ٢٠٠٥/٣/١٢.